Dr. Eng
Nader Riad

البنيات الأساسية والضرورية والأولويات
والموارد وتشغيل الموارد
وأدوار الحكومات والقطاع الخاص تجاه بعضهم البعض

أغسطس ١٩٩٥

تليفون : ٥٩١٠٠٥٠/٥٩١٨٠٤٣ فاكس : ٥٩١٣٧٦٢ (٢.) ص.ب : ٢٠١٦ - ١١٥١١ القاهرة

مقدمة

تعد مصر لمرحلة الانطلاق الاقتصادي من خلال خطة متكاملة لإقامة بنية أساسية قادرة علي أن تنقل مصر آفاق مستقبلها إلي القرن الجديد بعد الإنتهاء من سياسات الإصلاح الأقتصادي الذي تحقق علي مدي ١٠ سنوات متتالية . ولقد بلغت البنية الآساسية ١٨١ مليار جنية .

تليفون : ٥٩١٠٠٥٠/٥٩١٨٠٤٣ فاكس : ٥٩١٣٧٦٢ (٠٢) ص.ب : ٢٠١٦ - ١١٥١١ القاهرة

أولاً : أهم المشروعات القومية

أعدت الدولة خططها ومشروعاتها القومية من أجل توسيع رحاب التنمية في مصر وفتح أبواب الاستثمار بما يتيح توفير فرص العمل التي تناسب حجم الزيادة السكانية ومواجهة مشكلة البطالة وتوسيع الرقعة الصالحة لاستيعاب السكان في مصر ... ومن أهم تلك المشروعات القومية :

١ - المشروع القومي لتطوير العشوائيات .
٢ - المشروع القومي للأرتقاء بالريف المصري وتوفير كافة الخدمات .
٣ - المشروع القومي لتطوير سيناء .
٤ - المشروع القومي لجنوب مصر .
٥ - مشروع تطوير الوادي الجديد الذي يمثل صورة جديدة لخريطة مصر الإنمائية والسكانية التي تدخل بها القرن الجديد وهو مشروع مد مياه النيل إلي الوادي الجديد بما يمثله من مشروع تنمية متكامل زراعي وصناعي وبيئي إلي جانب المجتمعات الجديدة التي سوف تنشأ والاستثمارات التي سوف يتم جذبها إلي الوادي الجديد ، مجتمعات متكاملة يمكن أن تستوعب في المستقبل وتدريجياً ٧ ملايين مواطن .

ثانياً : الأولويات

مسألة ترتيب الأولويات يجب أن تأخذ منا قدراً كبيراً من التفكير والنقاش الجاد أكثر من مجرد التأكد علي أن كل قضايا العمل الوطني المختلفة مهمه ، وأنه لابد من تجاوز ذلك لترتيب أهمية الموضوعات وأولويتها بما يضمن التركيز علي القضايا التي تحقق المصلحه الوطنية الآن وفي المستقبل .

والهدف الأساسي لذلك يكون هو الهدف الخاص بالتنمية في الدخل وضرورة رفع مستوي معيشة المواطن المصري وتخفيف الأعباء المعيشية التي تواجها ، مع أهمية النهوض الاقتصادي والعلمي والتكنولوچي الذي يضمن لمصر مكاناً علي خريطة عالم يتغير بسرعة وبين جيران وشركاء إقليميين يعملون بجد وهمه للحاق بالعصر ولتأكيد مكانتهم فيه .

تليفون : ٥٩١٠٠٥٠/٥٩١٨٠٤٣ فاكس : ٥٩١٣٧٦٢ (٠٢) ص.ب : ٢٠١٦ - ١١٥١١ القاهرة

ولا جدال في أنه بالتنمية الاقتصادية وحدها يمكن لمصر أن تمتلك من أسباب القوه والرفاهية ما يتيح لها أن توفر لأبنائها جميعاً الحياة التي تليق بالمصريين وبحضارتهم وبتاريخهم .

ثالثاً : دور الحكومة خلال عدة سنوات من العمل الاقتصادي المثمر

تشير الدلائل إلي أن مصر علي أعتاب مرحله جديدة بعد عدة سنوات من العمل الاقتصادي المثمر الذي نظم كافة العناصر بدءاً من البنية الأساسية وبرامج الإصلاح الهيكلي للمكونات الاقتصادية ، ثم محاولة القضاء علي عجز الموازنة الذي أنخفض مؤخراً بصوره كبيرة

رابعاً : حاجة الحكومة إلي القطاع الخاص

تمويل الاستثمارات عادة يأتي من المدخرات ، والمدخرات إما أن تكون عامة من ميزانية الدولة أو تكون خاصة ، وإذا كانت ميزانية الدولة تعاني من عجز شديد وصل في وقت من الأوقات إلي ١٤ ٪ من الدخل القومي وأستطاعوا خفض هذا العجز إلي ١,٥ أو ٢ ٪ وهذه نتائج باهرة نهنئ الحكومة عليها ... ولكن مازال هناك عجز ... إذن كيف يمول هذا العجز ؟ .. إما بسندات خزانة أو أوراق بنكنوت وهذا لا يكفي لأن ميزانية الدولة عليها عبء كبير وتسعي لرفع مستوي الأجور والمرتبات حتي تتلائم مع ارتفاع الأسعار والتضخم الذي نتج ، وفي نفس الوقت ايضا عندها استكمال مشروعات البنية الأساسية وهذة مكلفة جداً كالمجاري والمياة والكهرباء والاتصالات والرعاية الصحية والتعليم وغيرها من المشروعات ... وكذا المشروعات القومية التي أشرنا إلي أهميتها ... بالإضافة إلي خطط التنمية الصناعية والزراعية والتجارية ... وكذا خطط التنمية الاجتماعية ، الحكومة وحدها إذن لا تستطيع أبداً تحقيق التنمية الاقتصادية أو التنمية الاجتماعية بالمعدلات التي تتيح لمصر تقدم سريع يلحق بقطار التطور العالمي ...

ومن هنا كانت أهمية الاعتماد علي مشاركة القطاع الخاص سواء كان مصرياً أو أجنبياً في عمليات التنمية لتوسيع قاعده الاستثمار بين الحكومة والقطاع الخاص لأن مصر في حاجة إلي مشاركة كل قوي المجتمع وفي مقدمتها قطاع الأعمال الخاص والمؤسسات غير الحكومية للإسهام في صنع التنمية والوصول إلي المعدلات في الدول المتقدمة .

تليفون : ٥٩١٠٠٥٠/٥٩١٨٠٤٣ فاكس : ٥٩١٣٧٦٢ (٢.) ص.ب : ٢٠١٦ - ١١٥١١ القاهرة

خامساً : حاجة القطاع الخاص إلي الحكومة

القطاع الخاص في حاجة إلي الحكومه فيما يلي :

١ - لا يقبل القطاع الخاص علي الاستثمار في البنية الأساسية بأعتبارها خدمات لا تحقق العائد المجزي ومن ثم فالحكومة هي القادرة علي توفير البنية الأساسية لتحقيق انطلاقة القطاع الخاص .
٢ - الحكومة هي التي تعد وتصدر التشريعات والقوانين التي تعمل علي حماية الملكيات والحقوق وتنظيم العلاقات .
٣ - الحكومة هي التي تتولي مسئوليات الأمن والأستقرار التي يزدهر في إطارها نشاط القطاع الخاص .
٤ - الحكومة بما تملكه من خبرات وموارد تفيد القطاع الخاص في كل إحتياجاته والتزاماته.
٥ - الحكومة من خلال تحركاتها المحلية والدولية تستطيع تقديم خدمات كبيرة للقطاع الخاص من خلال المنظمات الدولية المالية والفنية .

سادساً : العلاقة الحاكمة بين الحكومة والقطاع الخاص

تشجع الحكومة القطاع الخاص وتذلل كافة العقبات لتحقيق انطلاقته الاقتصادية من خلال تهيئة المناخ لأستثمارات ناجحة ، وتوفير قاعدة بيانات لخدمة المستثمرين وتعظيم البنية الأساسية ، وتعديل التشريعات والقوانين التي تعيق تقدم وتطور القطاع الخاص وتقوم بتذليل عقبات التصدير بالتسهيلات في الجمارك والضرائب وتعمل علي مساعدته في الإقراض والتمويل .... الخ .

ويقوم القطاع الخاص بدوره المخطط في إحداث التنمية الاقتصادية المرجوه وتشغيل الأيدي العاملة وسداد التزاماته تجاه الدولة .

تليفون : ٥٩١٠٠٥٠/٥٩١٨٠٤٣ فاكس : ٥٩١٣٧٦٢ (٠٢) ص.ب : ٢٠١٦ - ١١٥١١ القاهرة

سابعاً : الموارد وحسن استغلالها

مصر بها موارد كثيرة :

- الموقع الجغرافي .
- المناخ المتميز .
- تطل علي بحار هامة .
- قاعدة بشرية عميقة .
- سواحل طويلة وموانى .
- قاعدة كبيرة من الكوادر العلمية في شتي فروع العلم والمعرفه .
- بها حوالي ٣/٤ آثار العالم .
- تزدهر بها الأنشطة السياحية بجميع أنواعها .
- بها نهر النيل .
- بها طاقة شمسية كبيرة وطاقة المياة .
- مساحتها كبيرة .
- تاريخ عريق وحضارة لها جذور .

مصر مليئة بالموارد ... ولكن :

- يحسن إدارة الموارد لتعظيم عائدها وتقليل الإهدار بكافة أشكاله وأنواعه .
- وبتظافر جهود الحكومة والقطاع الخاص مصرياً كان أو أجنبياً .
- وبمشاركة مصر في الأنظمة العالمية وتشجيع رؤوس الأموال وتسهيل انتقالها.
- وتعظيم الانفتاح علي العالم الخارجي .

تنطلق مصر لتعيد أمجادها ..

تليفون : ٠٥٠٠٥٩١٠٠/٤٣٠٥٩١٨ فاكس : ٥٩١٣٧٦٢ (٠٢) ص.ب : ٢٠١٦ - ١١٥١١ القاهرة